مسيليتي نبيلة (طالبة دكتوراه)
مفتش رئيسي للخزينة و المحاسبة و التأمينات
أمين خزينة حاسي ماماش بلدي
رقم الهاتف:0771838212
dadimesnab@hotmail.fr

بن زعمة سليمة (طالبة دكتوراه)
salomibenzema@gmail.com
رقم الهاتف:0791133526

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير جامعة عبد الحميد بن باديس– مستغانم

الموضوع: مكانة الجماعات المحلية و دورها في تفعيل التنمية المستدامة –عوائق و آفاق–

– واقع انجازات التنمية المحلية لبلدية حاسي ماماش من خلال معطيات PCD للفترة 2012–2017–

المحور الثاني: التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي) في الجزائر بين الواقع و المأمول

ملخص:

إن التنمية المحلية تراعي تطلعات المجتمع المحلي من خلال توكيل الإدارة المحلية و هيئاتها المنتخبة تدبير الشأن المحلي، و تمتعها بالاستقلالية المالية و الإدارية التي من شأنها العمل على تجسيد التنمية المحلية المستدامة.

و لضمان التقدم على المستوى المحلي و تجسيد التنمية المستدامة لابد من التحلي ببعض المقومات الأساسية، لعل أبرزها، تأهيل العنصر البشري، توفر الموارد المالية الكافية و انتهاج التخطيط الاستراتيجي لضمان تنمية محلية مستدامة.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية، التنمية المحلية، التنمية المستدامة.

Abstract :

The local development, taking into account the aspirations of the local community through the proxy of the local administration and local elected to measure the local affairs, and have the financial independence that would work to reflect the sustainable local development.

And to ensure progress at the local level and reflect the sustainable development should be show some of the basic ingredients, perhaps the most prominent, the rehabilitation of the human race, adequate financial resources and pursure strategic planning to ensure sustainable local development.

Keys words: Local groups, local development and sustainable development.

مقدمة:

إن الجزائر تعد من دول السائرة في طريق النمو حيث تحاول جاهدة النهوض باقتصادها من اجل تحقيق تنمية وطنية مستدامة و شاملة، و لتحقيق أهدافها على المستوى المحلي وجب تحديد الاستراتيجيات وفق سياسات تنموية، هذا ما جعل الإدارة المحلية متمثلة في الجماعات المحلية ملزمة في تنفيذها لهذه الاستراتيجيات و السياسات استعمال الخبرة، الكفاءة و الفعالية في التنفيذ اعتمادا على أسلوب التنمية المحلية و دورها في الجزائر، حيث تتجسد الجماعات المحلية في النظام الولائي أو البلدي.

تعتبر هيئات الادارة المحلية متمثلة في البلدية و الولاية همزة وصل بين الادارة المركزية و المواطن، هذا ما يجعل السلطات الاقليمية ذات أهمية على مستوى المجالس الشعبية المحلية من منظور اداري، اجتماعي و اقتصادي. تبرز هذه الأهمية من خلال وضع مخططات تنموية لها و تطويرها من خلال برامج التنمية المحلية.

إن تفعيل التنمية المستدامة مرهون باقتصاد وطني فعال، ونظام حكم محلي راشد، وقواعد مالية ومحاسبية مضبوطة وشفافة هدفها حماية المال العام وحسن استخدامه وترشيد نفقاته وتثمين إيراداته. و لتحقيق هذه التنمية بمختلف أبعادها، تتدخل الدولة من خلال العمل على اشباع الحاجات العامة، تحقيق الرفاهية و خدمة المرفق العام، لكن الدولة تعجز عن تحقيق ذلك لوحدها لذا نجد الجماعات المحلية تساهم جنبا لجنب مع الدولة لتجسيد تنمية مستدامة و شاملة.

إن مصادر موارد ميزانية البلدية تنقسم إلى محلية و خارجية، و التي تشكل نقطة ارتكاز و قاعدة مالية لإرساء استراتيجية للتنمية المحلية المستدامة، كما تتباين من بلدية لأخرى حسب موقعها الجغرافي و الاقتصادي...

و عليه فالاشكال المطروح هو:

ما مدى مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة؟ و كيف يمكن تطوير أدائها؟

تندرج تحت هذه الاشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهية التنمية المحلية المستدامة؟ و ماهي أهدافها؟
2. الواقع المالي للجماعات المحلية؟
3. ما هي عراقيل و آفاق التنمية المستدامة؟

I. التنمية المحلية المستدامة و آليات تجسيدها:

1. تعريف التنمية المستدامة و أبعادها:

على خلاف التنمية الذي اقتصر لعقود طويلة على الجانبين الاقتصادي و البشري عبر السعي لتحقيق الرفاه الانساني و الوصول لتعظيم المكاسب عبر نفس الحقبة من الزمن، فإن التنمية المستدامة تستحضر في مدلولها البعدية الزماني و المكاني:[1]

- الزماني: كونها التنمية التي تكفل عدالة الانتفاع بالموارد الطبيعية و الفرص التنموية فيما بين الأجيال المتعاقبة.
- المكاني: كونها مرتبطة بثلاث مستويات:

- الدولي: إذ هناك أهداف تعالج بالتظافر بين جهود الدول؛
- الجهوي: و هي قضايا من اختصاص الهيئات و السلطات العمومية لمنطقة معينة؛
- المحلي: لتحقيق مشاريع قومية ووطنية خاصة لتنمية مجتمع ما.

من خلال ما سبق، يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تطبق على مستوى الحكومات، الأقاليم، المؤسسات، الجماعات و الأفراد، التي تعكس مدى فعالية السياسات الاقتصادية في ظل مجموعة من الأهداف الاجتماعية من خلال المسألة البيئية.

من خلال هذا التعريف يمكن استنتاج أن جميع السياسات و الاستراتيجيات تتمحور حول أبعاد التنمية المستدامة لتحقيق تنمية شاملة.

2. أبعاد التنمية المستدامة:

يرجع الفضل في ظهور و تطور مفهوم التنمية المستدامة غلى محطتين رئيسيتين أسستا للمفهوم، الأولى في سنة 1987 على إثر تقرير مستقبلنا المشترك الذي عرف أول تدوال و تعريف للمصطلح و الثانية في سنة 1997 أو ما يعرف بـ "ريو" +05 على إثر صدور بروتوكول كيوتو. قدم الأبعاد الرئيسية الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادي، الاجتماعي و البيئي. و هو تحليل يرجع في الأصل إلى أعمال و أبحاث البنك الدولي.[2]

أ. البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

[1] Michel Dion, Dominique Wolff- Le développement durable, théories et applications au management- Dunod – Paris – 2008 – P13.

[2] Munasinghe Mohan, Shearer Walter – Defining and Measuring Sustainability- New York- The United Nations University and the World Bank-1995.

يتمحور هذا البعد حول تناقض مفاده السعي لتعظيم المنافع و الوصول إلى أعلى درجات الرفاه الناتجة عن النشاط الاقتصادي مقابل ضمان الحفاظ على الرصيد الايكولوجي و الموارد الطبيعية كما و نوعا بالقدر الذي يضمن مستوى تنمية مساو للمستوى الحالي كحد أدنى، و هو تحد يتمثل في مدى التحكم في الانعكاسات الراهنة و المستقبلية على البيئة.[3]

ب. **البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:**

يجسد هذا المفهوم الواسع للتنمية و الذي أصبح متعدد المداخل كما يطرح قضية البعد الانساني كأولوية في نقاشات و سياسات التنمية المستدامة. حيث يلازم مبدأ العدالة الاجتماعية الحديث عن الفعالية الاقتصادية كما أقرته النظرية التقليدية. غير أنه من وجهة نظر التنمية المستدامة فالاهتمام يمتد إلى الأخذ بعين الاعتبار لمبدأ العدالة بين الأجيال فضلا عنه في العلاقة بين الشعوب و دول الجيل الحاضر، و المتمثلة في ضمان المشاركة الشعبيةن المساواة في التوزيع، الانصاف في اختيارات النمو.[4]

ج. **البعد البيئي للتنمية المستدامة:**

تمثل البيئة بعدا محوريا في التنمية حيث شكلت موضوع بحث للكثير من الدراسات و الأعمال، وذلك عبر الدعوة إلى إعادة صياغة ورسم الأهداف و السياسات التنموية وفق الضوابط البيئية بما يتناسب مع مفهوم التوازن الطبيعي، ذلك أن الموارد الطبيعية تشكل المتغير الرئيس في معادلة التنمية الاقتصادية. من جهة و هي اليوم القيد الرئيسي على العملية التنموية بأكملها من جهة أخرى. فالجزء الأكبر من البيئة قد استنفذ، فهي إما أرصدة مستهلكة لا يمكن استرجاعها (خاصة الموارد الناضبة)، أو أرصدة متججدة يتهددها التلوث.[5]

3. التنمية المحلية المستدامة:

تمثل التنمية المحلية المستدامة نقطة تلاق لجميع السياسات و الأهداف التنموية في سياق نظرة شمولية متعددة الاختصاصات على المستوى المحلي، تهدف للوقوف عند المؤهلات التنموية و توظيفها بشكل يوفق بين النجاعة الاقتصادية، العدالة الاجتماعية و الحفاظ على مقومات البيئة المحلية و الاقليمية. من هذا المنطلق تغدو التنمية المحلية المستدامة رهان حقيقي للوحدات المحلية التي صارت ملزمة بتحقيق أهداف تراعي الأبعاد الخصوصية و تطلعات الجماعة المحلية على نحو يتطلب تجنيدا نوعيا لكل الجهات الفاعلة في إقليم الوحدة، يفضي لإحداث تغيير إيجابي مدروس تمتد آثاره عبر البعد الزمني إلى ما بعد الجيل الحالي و عبر البعد المكاني لبلوغ تنمية وطنية شاملة و مستدامة.[6]

---

[3] عثمان غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط – التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها – دار الصفاء للنشر و التوزيع – الأردن – 2007 – ص40.

[4] Burgenmeier Beat – Economie du développement durable – 2éme édition- édition de Boeck- Université Belgique – Bruxelles – 2005 – P200.

[5] Lahsen Abdelmalik, Patrick Mundler – Economie de l'environnement et du développement durable- Edition de Boeck-Belgique- Bruxelles-2010- P78.

[6] Ludovic Schneider-100 question pour comprendre et agir le développement durable territorial- édition Afnor- France-2010-P 09.

أ. **أهداف التنمية المحلية المستدامة:**

تمثل التنمية المحلية المستدامة عملية مركبة و حركة ديناميكية تتوخى تحقيق الأهداف التالية:[7]

- **أهداف الانجاز:**

و هي تلك القواسم المشتركة بين التنمية المحلية بمفهومها التقليدي مع التنمية المحلية من منظور الاستدامة إلى حد ما – عدا ما يطبع و يميز الشكل الثاني للتنمية من تحديات و التزامات بيئية – و المتمثلة في حصيلة الانجازات المادية على الصعيد الاقتصادي، الاجتماعي و البيئي من مشروعات وهياكل تنموية و نشاطات تتيح المزيد من فرص الحداثة.

- **أهداف معنوية:**

تمثل ذلك الجانب الذي يتجلى في مجموع المتغيرات القيمية، السلوكية و المعرفية التي تطرأ على أفراد المجتمع أثناء تعبئتهم لممارسة بل لقيادة عملية التنمية.

ب. السياسات المحلية للتنمية المستدامة:

- **الأجندة 21 المحلية:**

اعتبرت الأجندة (جدول أعمال القرن 21) خطة عالمية يستند عملها إلى استراتيجية متكاملة الأبعاد مفادها عدم تغليب جانب على آخر للوصول إلى تنمية شاملة. و قد كان الفصل الثامن و العشرون من هذه الأجندة محوريا و ذلك لتقديمه للجماعات المحلية كعامل مفتاحي في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي. حيث دعا الفصل المعنون بـ:"مبادرات الجماعات المحلية لتفعيل الأجندة 21" السلطات المحلية لتبني استراتيجية تنموية و تنفيذها على أرض الواقع بمشاركة جميع عوامل الاقليم أو الوحدة الترابية، و لأهداف تستجيب لانشغالات وقضايا الاستدامة.[8]

بخصوص هذا الشأن حدد الفصل الثامن و العشرين عام 1996 كحد أقصى تكون خلاله معظم السلطات المحلية في بلدان العالم قد قامت بجلسات استشارية مع المواطنين و الأطراف الفاعلة بصدد تبني جدول أعمال محلي للقرن 21 أو ما اصطلح على تسميته الأجندة 21 المحلية. و بالفعل عرف مؤتمر "ريو" +05 (قمة كيوتو) مجموعة أجندات 21 وطنية أعدت من طرف حكومات الدول خاصة المتقدمة و بعض الدول النامية، لتترجم فيما بعد إلى أجندات محلية، مع أن أغلبها صيغ تحت مسميات أخرى غير الأجندة21.[9]

---

[7] خديجة فطار- دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة- دراسة حالة الجماعات المحلية لولاية سوق اهراس- مذكرة ماجستير- تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية و التنمية المستدامة – جامعة سطيف- الجزائر- 2012-2013- ص62.

[8] Dantonel Cro Nadine – les collectivités territoriales et l'environnement – Droit et politiques de l'environnement – la documentation Française – Collection les Notices – 2009 – P109.

[9] Edwin Zacci – 25ans de développement durable, et après ?- presses Universitaires de France – 2011 – P43.

شكل رقم 01 مراحل إعداد الأجندة 21 المحلية

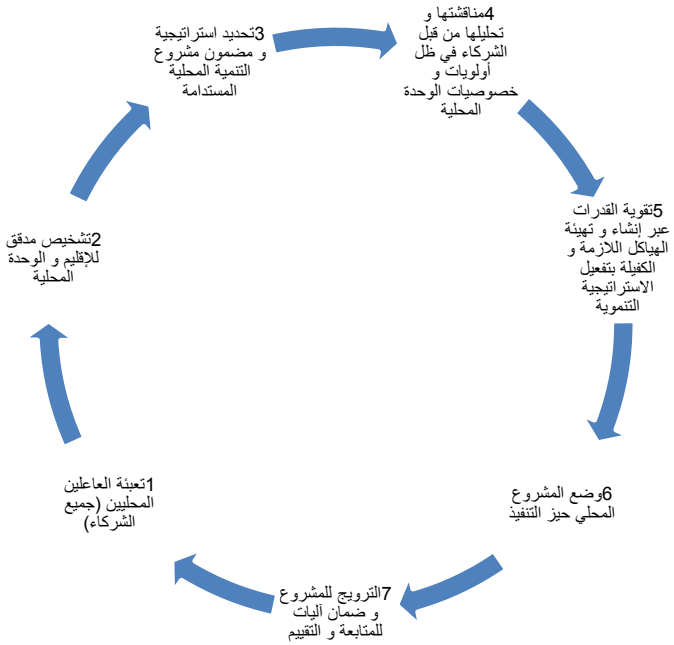

المصدر: **Ludovic Schneider-100 question pour comprendre et agir le développement durable territorial- édition Afnor- France-2010- P 73.**

من خلال الشكل نلاحظ أن تحضير الأجندة 21 يمر بمراحل أساسية، حيث يتم من خلالها تحديد الأهداف، المشاورة مع كل الأطراف.

- **الميثاق البلدي للبيئة و التنمية المستدامة:**

كغيرها من الدول أعدت الجزائر استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة كان من فصولها تمكين الجماعات المحلية من تفعيل دورها في هذا المجال و إعداد الأجندة21. و هو ما تبلور في صدور الميثاق البلدي للبيئة و التنمية المستدامة في غطار المخطط الثلاثي 2001-2003. تضمن هذا الأخير ثلاثة أجزاء:[10]

- **الجزء الأول : إعلان عام للمنتخبين**

لإقناع و توعية المنتخبين المحليين بضرورة تبني سياسة عامة للتنمية المستدامة و إعداد استراتيجية بديلة لتنمية تستند إلى مبدأ الاستدامة، و أكد الاعلان أيضا على أن حماية البيئة هي مسؤولية جماعية بين الدولة، الجماعات المحلية و الأفراد.

- **الجزء الثاني: إعداد المخطط المحلي للعمل البيئي**

[10] الميثاق البلدي حول البيئة و التنمية المستدامة – وزارة تهيئة الاقليم و البيئة – مذكرة توجيهية – 2001.

هو ما اعتبر دعة لإعداد أجندة 21 محلية تحت إشراف رئيس البلدية و بالاستشارة و التعاون مع ممثلي المجتمع المدني. يهدف المخطط حسب الميثاق إلى التهيئة و التسيير المستدام للفضاءات البلدية، حماية الأراضي الفلاحية، تطوير قدرات البلدية للتكفل بالمشغال البيئية و التسيير المحكم إيكولوجيا للنفايات.

- **الجزء الثالث: إنشاء المؤسسات البيئية**

لتقييم الحالة و المخاطر البيئية عبر إجراء جرد و إحصاء لجملة من البيانات (السكان – الغابات – الساحل – الأراضي الزراعية – السكن الفوضوي – النفايات – التنوع البيولوجي)، و ذلك لتخصيص التغطية المالية المناسبة لكل برنامج مقترح.

ج. دور البلدية في التنمية المستدامة:

تعد البلدية الجماعة الاقليمية القاعدية للدولة، حيث تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة باعتبارها مكان لممارسة المواطنة.[11]

- في مجال التنمية الاجتماعية:

تعد البلدية المحور الرئيسي للنشاط الاجتماعي و نواة تغيير المحلي، كما تقدم خدمات كبيرة للمجتمع في هذا الميدان، لهذا أعطى المشرع بموجب المادة 122 من قانون البلدية المجلس الشعبي البلدي حق المبادرة باتباع كل الاجراءات التي من شأنها تقديم الخدملت و الرعاية الصحية و المتمثلة في:

- مساعدة المحتاجين، و التكفل بالفئات المحرومة، إعانة العاطلين عن العمل و المساعدة على التشغيل؛
- في مجال السكن تعمل على خلق شروط الترقية العقارية العامة و الخاصة و تنشيطها و تشارك في إنشاء التعاونيات العقارية وتساعد على ترقية برامج السكن أو المشاركة فيها.
- مهمة تكوين الفرد ونشر الثقافة والتعليم ومحو الأمية وتشجيع إنجاز المراكز والهياكل الثقافية وصيانة المساجد والمدارس القرآنية المتواجدة على ترابها.[12]

- **في مجال التنمية الإقتصادية:**

[11] المادة 01 و 02 من قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام رجب عام 1432 الموافق الموافق 22 يونيو سنة 2011، يتعلق بالبلدية. الموقع: https://www.joradp.dz/trv/acollectivit%C3%A9s%20territoriales.pdf تاريخ الاطلاع: 2017/01/18.

[12] فريدة قيصر مزياني – مبادئ القانون الاداري الجزائري – 2000 – ص 266،267.

أهم نشاط يمارسه المجلس الشعبي البلدي في مجال التنمية الإقتصادية والإجتماعية في وضع برامج خاصة بالتجهيز والتخطيط المحلي في الحدود المتاحة وفق السياسة العامة للمخطط الوطني.[13]

ترتكز إختصاصات البلدية في ميدان التنمية المحلية قاعدة التخطيط كأسلوب إلزامي وليس مجرد برمجة، وهو عبارة عن وثيقة عمل مرجعية لعمل السلطات العمومية ويتم بمبادرة الدولة.[14]

حيث يعتمد المخطط البلدي للتنمية على توفير الحاجات الضرورية للمواطنين من الناحية الإقتصادية، كما أن محتوى المخطط يشمل أيضا التجهيزات الفلاحية والإنجاز والتجهيزات التجارية وإعداد مخططاتها والسهر على تنفيذها، ويسجل هذا المخطط باسم والي الولاية بينما يتولى المجلس الشعبي البلدي السهر على تطبيقه، وأن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي الوطني.

تقوم البلدية ممثلة من قبل المجلس الشعبي البلدي بكل مبادرة أو عمل لتطوير الأنشطة الإقتصادية في نطاق مخططها التنموي، وتعمل على تشجيع المتعاملين الإقتصاديين وتوسيع نشاطاتهم في مجال السياحة.[15]

كما تقوم بإنشاء مشروعات استثمارية تخص رأسمالها على شكل استثمارات يتم إسنادها إلى صناديق المساهمة التابعة للجماعات المحلية[16] وتتم عملية المساهمة كما يلي:[17]

- تحديد إحتياجات السكان الرئيسية.
- إحصاء الطاقات البشرية والمادية التي يمكن توافرها على المستوى المحلي.
- فرز المشاريع التي تم إنجازها والأعمال الواجب القيام بها في أي قطاع عمل.
- تقييم المشاريع وتقديم اقتراحات خاصة بمواردها وتمويلها.

- **في مجال التنمية البيئية:**

تعتبر البلدبة مؤسسة محلية لتطبيق تدابير حماية البيئة إذ تقع عليها مهمة إنجاح كل سياسة وطنية في مجال البيئة وهذه لعدة اعتبارات أهمها:

- المحافظة على النظافة العامة.
- حماية الممتلكات العامة والخاصة داخل تراب البلدية من كافة أشكال التلوث.

---

[13] محمد بلقاسم بهلول – سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيمها – ج2- ص 332.

[14] عبد الله رابح سرير- المجالس المنتخبة كأداة للتنمية المحلية – مجلة المفكر – العدد07 – كلية العلوم السياسية و الإعلام – جامعة الجزائر 03 – نوفمبر 2011 – ص 83.

[15] فريدة مزياني – در المجالات المحلية في مجال الاستثمار – مجلة الاجتهاد القضائي – العدد 06 – جامعة محمد خيضر بسكرة – أفريل 2010 – ص 59.

[16] المادة 177 من قانون البلدية 11-10.

[17] مسعود شيهوب – أسس الإدارة المحلية و تطبيقاتها في نظام البلدية و الولاية – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر – 1986 – ص89.

- إشراك المجتمع المدني في المحافظة على البيئة من خلال حملات التوعية والأعمال التطوعية.

كما يتولى المجلس الشعبي البلدي من جهة أخرى رسم النسيج العمراني للبلدية بما يتماشى مع القوانين والتنظيمات المعمول بها، كما يتولى إقامة مشاريع تراعي مسألة حماية الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء، كما تسهر على حماية الطابع الجمالي والمعماري باتباع أنماط سكنية متجانسة ومتناسقة في التجمعات السكنية، وذلك عن طريق بسط رقابتها الدائمة لعمليات البناء وإلزامية خضوعها لتراخيص مسبقة وأن يتم تسديد الرسوم المحددة قانونا، والحصول على تراخيص مسبقة من الهيئات المختصة قبل إنشاء أي مشروع يحتمل مخاطر ويلحق أضرارا بالبيئة[18].

II. الواقع المالي للجماعات المحلية:

من المتعارف عليه أنه كلما زاد التمويل المحلي ارتفعت معدلات التنمية من جهة و استقلالية الإدارة من جهة أخرى، فالموارد المالية التاحة للجماعات المحلية هي التي يمكن توفرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية.

1. الموارد الذاتية للجماعات المحلية:

تقسم الموارد الذاتية إلى عدد من الموارد الفرعية و التي تعتمد عليها الجماعات المحلية في تمويل التنمية المحلية، هذه الموارد تختلف في تنوعها و مقدارها من بلد لآخر بحكم الامكانيات المالية المتوفرة و بحكم الأنظمة الاقتصادية المتبعة، و عموما تتمثل هذه الموارد في الضرائب المحلية، الرسوم المحلية، نواتج استغلال و استثمار المرافق المحلية المختلفة و المشاركة الشعبية بالجهود الذاتية.[19]

2. الموارد الخارجية للجماعات المحلية:

إن أهمية الموارد المالية المحلية في دعم الاستقلال الإداري للمحليات لا يعني تغطية كافة نفقات مشروعات التنمية المحلية من الموارد الذاتية، لأن معدلاتها بطيئة للصعود إلى التنمية، و بهذا يتم اللجوء إلى الموارد المالية الخارجية لأنها تأتي من مصادر خارج نطاق الوحدات المحلية و تتمثل في:[20]

- الإعانات؛
- القروض؛
- التبرعات و الهبات.

III. عوائق و آفاق التنمية المستدامة:

---

[18] فريدة قيصر مزياني – مبادئ القانون الاداري الجزائري- مرجع سبق ذكره ص 225.

[19] خضير حنفري – تمويل التنمية المحلية في الجزائر – واقع و آفاق – أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية – جامعة الجزائر 03 – 2010-2011 – ص 34.

[20] فريدة قيصر مزياني – مبادئ القانون الاداري الجزائري – مرجع سبق ذكره – ص 37.

هناك جملة من العراقيل التي تحول دون تجسيد التنمية المحلية المستدامة على أرض الواقع، لكن يمكن تدارك هذه العراقيل من خلال وضع استراتيجيات اصلاح جذرية.

1. عوائق التنمية المستدامة:

يمكن تصنيف هذه العوائق إلى:

أ. عوائق سياسية:

- نتج عن التقسيم الإداري لسنة 1984، العديد من البلديات العاجزة ماليا مما زاد من أعباء الصندوق المشترك للجماعات المحلية لمواجهة هذا العجز، حيث الهدف من هذا التقسيم هو تقريب الإدارة من المواطن لكنه زاد من عدد البلديات العاجزة ماليا.
- ضعف تشكيلة المجالس المنتخبة، نظرا لتولي إدارة الهيئات المحلية أعضاء غير قادرين عن تمثيل انشغالات الشعب.

ب. العوائق الإدارية:

- الفساد الإداري، حيث نجد في الباب الرابع من قانون الفساد و مكافحته رقم 01/06 الجرائم التالية:

✓ رشوة الموظفين العموميين؛

✓ الامتيازات الغير مبررة في مجال الصفقات العمومية؛

✓ الرشوة في مجال الصفقات العمومية؛

✓ اختلاس الممتلكات من قبل موظف عمومي؛

✓ استغلال النفوذ؛...

- ضعف العلاقة بين الإدارة و المواطن.

ج. العوائق المالية:

- تبعية النظام الجبائي المحلي للدولة؛
- انعكاسات التمويل المركزي للجماعات المحلية.

د. العوائق البشرية و الاجتماعية:

- ضعف الموارد البشرية؛
- عدم تفعيل آلية مشاركة المواطنين في أعمال هيئات الجماعات المحلية.

2. آفاق التنمية المستدامة:

أ. **على المستوى الاقتصادي:**

- تدعيم الاستثمار المحلي؛
- فتح المجال أمام القطاع الخاص؛
- تنمية الفلاحة، الصناعة و السياحة.

ب. **على المستوى السياسي:**

- دمج البلديات الغير قابلة للاستمرار؛
- تحديد ضوابط لإنشاء البلديات.

ج. **على المستوى الإداري:**

- مكافحة الفساد الإداري؛
- اعتماد التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الاتصال.

د. **على المستوى المالي:**

- إحداث منظومة جبائية محلية.

دراسة حالة بلدية حاسي ماماش

تعتبر الجماعات المحلية جزءا لا يتجزأ من الدولة، أي أنها تابعة لها بالرغم من وجود اللامركزية، التي تعتبر أسلوبا من أساليب التنظيم الإداري. و التي تعني توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطات المركزية في الدولة و الهيئات المنتخبة، تباشر مهامها تحت رقابة هذه السلطة.فتنظيم الدولة يستوجب تقسيمها إلى أقاليم، ولاية و بلدية.

و بالرجوع إلى البلدية التي تعد جماعة محلية قاعدية يجب عليها أن تتكفل بمهام الخدمة العمومية، و أن تلبي الحاجة الأساسية للمواطنين المقيمين في إقليمها لذلك لها نفقات واجبة الدفع، و بالتالي تلعب دورا رئيسيا في مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية.

I. **بطاقة فنية عن بلدية حاسي ماماش**

1. تقديم بلدية حاسي ماماش

تقع بلدية حاسي ماماش في الشمال الغربي لولاية مستغانم، تتربع على مساحة إجمالية قدرها 63 كلم^2 و تتمتع بالطابع الفلاحي بالدرجة الأولى ،يبلغ عدد سكانها 28790 موزعين على عدة مناطق منها الحضرية و شبه الحضرية و مناطق ريفية منها المجمعة و المبعثرة و هي موزعة كالتالي:

- حاسي ماماش :11081
- التجمع الحضري الثانوي:6267
- دوار الجديد:3158

- دوار سيدي المجدوب :3109
- المبعثرة:11442

هذه المناطق تنفق عليها مبالغ معتبرة خاصة قطاع النظافة العمومية، تصليح و ترميم الكهرباء العمومية، التهيئة العمومية كالطلاء و الترميم.

تعتبر بلدية حاسي ماماش من أفقر بلديات ولاية مستغانم من الناحية المالية نظرا لضعف و محدودية المداخيل و كثرة النفقات العمومية حيث تعتمد في إعداد ميزانيتها على المداخيل الجبائية و التي تغطي مصاريف التسيير اليومي لمصالح البلدية وهو ما يضطر مصالحنا إلى إعداد ميزانية التوازن خلال السنوات المنصرمة ،بلدية حاسي ماماش يسيرها مجلس منتخب من أربع أعضاء في الهيئة التنفيذية و 117 مستخدم إداري و تقني و هذا العدد لا يلبي حاجيات المصالح العامة للبلدية حيث يتم تدعيمه بعمال الشبكة الاجتماعية و التشغيل المؤجر.

2. التنظيم الإداري لبلدية حاسي ماماش

الأمانة العامة

1. مصلحة المالية و المحاسبة
- مكتب الميزانية و الحسابات
- مكتب التسيير و التجهيز العمومي
  - فرع الأجور و المنح
2. مصلحة المستخدمين و التكوين
- مكتب مستخدمي البلدية
  - فرع برامج التشغيل
3. المصلحة التقنية
- مكتب الصفقات العمومية
  - فرع متابعة البرامج
- مكتب ممتلكات البلدية
  - فرع المساحات الخضراء
- مكتب النظافة و البيئة
  - فرع حظيرة البلدية
  - فرع الصيانة
- مكتب البناء و التعمير

4. مصلحة الإعلام الآلي

- مكتب الإعلام الآلي

5. مصلحة التنظيم العام و الحالة المدنية

- مكتب الخدمة الوطنية و المنازعات
  - فرع التخطيط و الإحصاء العام
  - فرع الأرشيف
- مكتب الشؤون الرياضية و الثقافية و الاجتماعية
  - فرع الانتخابات
  - فرع الشرطة العامة
- مكتب الحالة المدنية
  - فرع البيومتري و رقمنة الحالة المدنية

شكل رقم 07 الهيكل التنظيمي لمصالح البلدية

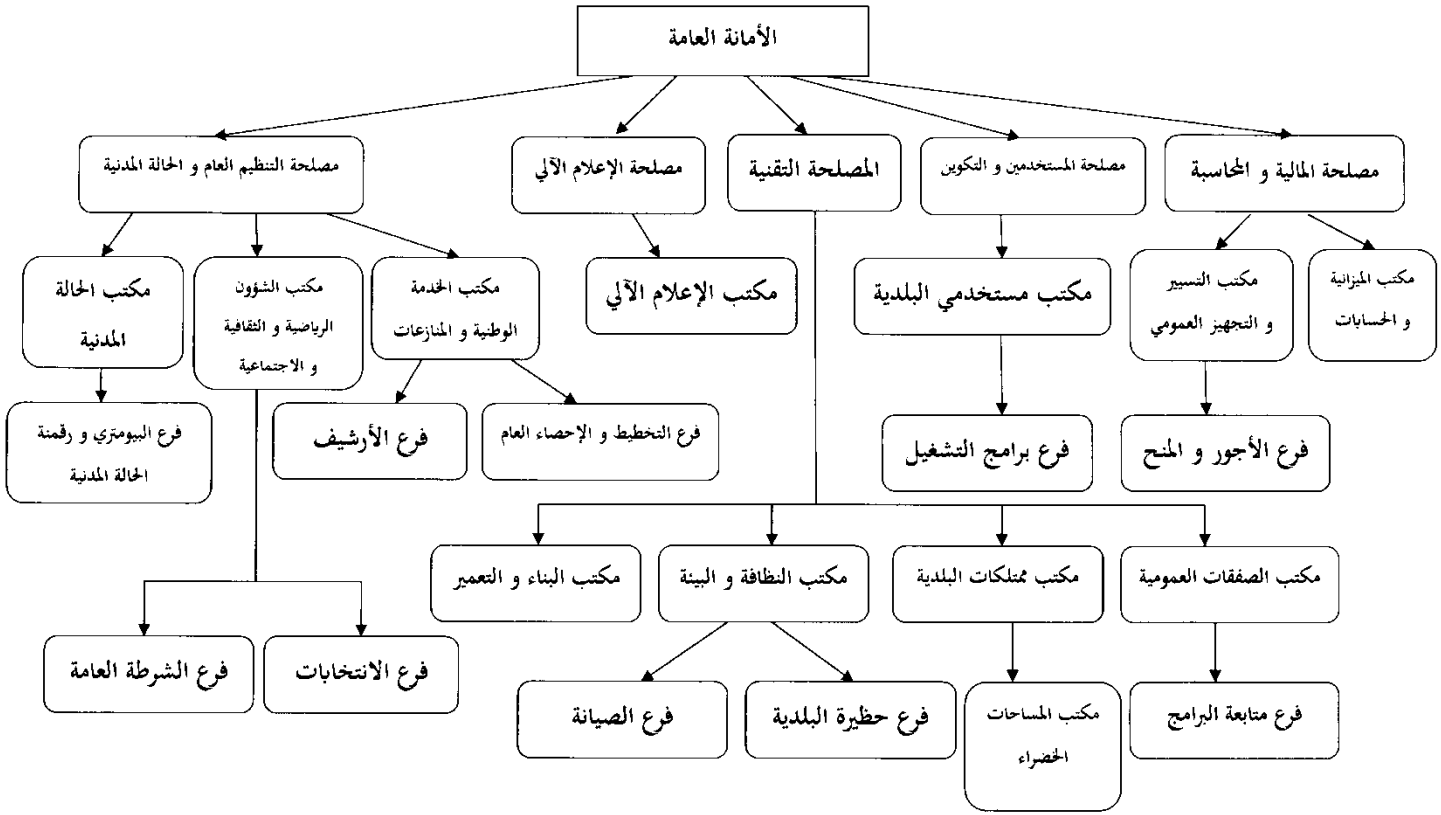

المصدر: الملحق المرفق للمداولة رقم 2013/11 المؤرخة في 2013/02/28 لبلدية حاسي ماماش

3. واقع انجازات التنمية المحلية من خلال معطيات PCD للفترة 2012-2017:

يعتبر المخطط البلدي للتنمية PCD من بين البرامج التي أنشأتها الدولة لتنمية البلديات تكريسا للتوجه غير الممركز من جهة، و تسهيلا لسير العملية التنموية على المستوى المحلي من جهة أخرى، حيث تقرر إحداث هذا البرنامج بالمرسوم رقم 73-136، الذي ينص في مادته الأولى على أنه " تحدد بموجب هذا المرسوم، و ابتداءا من أول جانفي 1974، شروط تسيير و تنفيذ الاعتمادات التي خصصتها الدولة للبلدية لأجل العمليات المبرمجة و المقيدة في مخططها البلدي الخاص بالتنمية".

كما يشرف على تنفيذ العمليات الدائرة في إطار المخططات البلدية للتنمية، رئيس المجلس الشعبي البلدي، و ذلك طبقا لما جاء في نص المادة 14 من هذا المرسوم و التي تنص على أنه:"يتعين على رئيس المجلس الشعبي البلدي أن ينفذ عمليات التجهيز و الاستثمار التي يتولى انجازها، طبقا لسجل الاستحقاقات المشار إليه في هذا المرسوم".

تجدر الاشارة إلى أن هناك عدة برامج فرعية تندرج تحت إطار مخطط PCD و هي نتاج المرحلة التي درس فيها هذا الأخير:

- ففي الخماسي الثاني (2010-2014)، نجد برنامج دعم النمو الاقتصادي PSCE.
- أما في الخماسي الثالث (2015-2019)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي PRCE.

من خلال تتبع العمليات المسجلة في إطار المخططات البلدية للتنمية لصالح بلدية حاسي ماماش في سنوات الدراسة، و التي ستعنى بالسنتين الأخيرتين من الخماسي الثاني (2010-2014) مقابل الثلاث سنوات الأولى من الخماسي الثالث (2015-2016-2017)؛ سنحاول تقديم قراءة تحليلية لحجم المبالغ المرصودة، و كذا عدد و وضعية العمليات في كل سنة، لنخلص في الأخير لمدى التقدم الحاصل في تنفيذ كل العمليات المسجلة في هذا الاطار، من أجل التحقق من مدى تقدم التنمية المحلية في بلدية حاسي ماماش بناءا على معطيات برنامج "المخططات البلدية للتنمية".

- **برامج المخططات البلدية للتنمية للفترة 2013-2017**

جدول رقم 01 العمليات المسجلة في مختلف البرامج البلدية للفترة 2013-2017

البرامج/العمليات في كل سنة	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
برنامج دعم النمو الاقتصادي PSCE	05	17	/	/	/	22
برنامج توطيد النمو الاقتصادي PRCE	/	/	04	04	08	16
حصيلة عمليات PCD	05	17	04	04	08	38

المصدر: خزينة حاسي ماماش بلدي

نلاحظ أن عدد العمليات الإجمالية المدرجة ضمن المخططات البلدية للتنمية لبلدية حاسي ماماش خلال الفترة الانتخابية للمجالس المحلية من 2013-2017 يمثل عددا ضئيلا نسبيا، من أجل النهوض بالبلدية و بلوغ مستويات عالية من التنمية لطموحات المجتمع المحلي.

و فيما يلي شكل توضيحي لتوزيع المشاريع التنموية على مختلف البرامج التمويلية للخماسيين الثاني و الثالث.

شكل رقم 03 توزيع العمليات المسجلة على مختلف البرامج البلدية للفترة 2013-2017

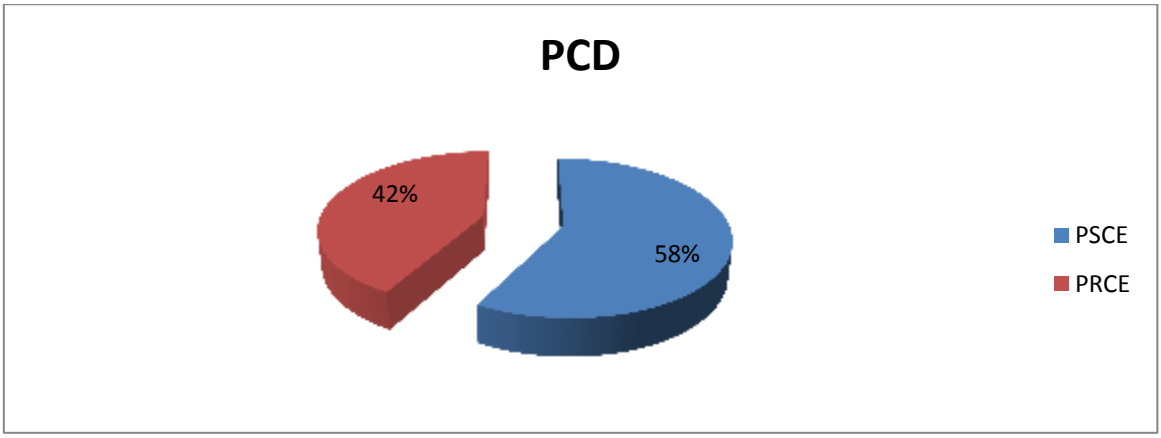

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق

نلاحظ أن تقريبا أكثر من نصف المشاريع المسجلة مندرجة تحت إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي PSCE على اعتبار أن هذه الأخيرة تغطي سنتين من فترة الدراسة تدخل ضمن الخماسي الثاني.

الملاحظ أيضا من خلال نفس الجدول، أن مستوى تسجيل المشاريع التنموية ضمن برنامج المخططات البلدية للتنمية شهد ارتفاعا في سنة 2014 كأكبر قيمة لعدد العمليات في سنة واحدة بالمقارنة مع باقي السنوات، و هي السنة الثانية بالنسبة للمجلس الشعبي البلدي، لكنه ارتفاع سرعان ما يعرف تراجعا مع بداية الخماسي الثالث و انطلاق برامج توطيد النمو الاقتصادي PRCE.

يعود هذا التراجع إلى السلطة الوصية التي لم تصادق على جميع المقترحات المرفوعة إليها بحجة محدودية الموارد المالية المخصصة من طرف السلطات المركزية، و هذا راجع لسياسة التقشف و ترشيد النفقات بسبب تراجع أسعار النفط في هذه الفترة (2015-2017).

الجدول الموالي يوضح الوضعية الفيزيائية لعمليات المخططات البلدية للتنمية للفترة 2013-2017

جدول رقم 02 الوضعية الفيزيائية لعمليات المخططات البلدية للتنمية للفترة 2013-2017

السنوات /البرامج		PSCE	PRCE	المجموع
2013	عدد العمليات المسجلة	05	/	05
	عدد العمليات المغلقة	04	/	04
2014	عدد العمليات المسجلة	17	/	17
	عدد العمليات المغلقة	17	/	17
2015	عدد العمليات المسجلة	/	04	04
	عدد العمليات المغلقة	/	04	04
2016	عدد العمليات المسجلة	/	04	04
	عدد العمليات المغلقة		04	04
2017	عدد العمليات المسجلة	/	08	08
	عدد العمليات المغلقة	/	08	08

المصدر: خزينة حاسي ماماش بلدي

نلاحظ أنه هناك التزام و كفاءة في إدارة مشاريع التنمية في بلدية حاسي ماماش، حيث أن نسبة المشاريع المغلقة إلى الاجمالي ترقى إلى المستوى المفترض حيث تمثل حوالي 97%، لكن هذا في نهاية العهدة.

و فيمايلي جدول تفصيلي لمستويات الانجاز السنوية للبرامج البلدية للتنمية:

جدول رقم 03 نسبة الانتهاء من المخططات البلدية للتنمية للفترة 2013-2017

نسبة الانجاز/السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
نسبة الانجاز بتاريخ:12/31 لكل سنة	%20	%88	%50	%75	%100	%84
نسبة الانجاز بتاريخ:2017/12/31	%80	%100	%100	%100	%100	%97

المصدر: خزينة حاسي مامش بلدي

نلاحظ من خلال هذه المعطيات أن سنة 2013، سجلت أضعف نسبة ذلك راجع كونها أول سنة للعهدة الانتخابية و سنة 2017 سجلت أعلى نسبة و هي تمل آخر سنة، أما باقي السنوات فتراوحت بين 50% و 88%.

نتائج الدراسة:

حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على تجربة التنمية المحلية في مجال مخططات التنمية البلدية على مستوى بلدية حاسي ماماش، و في نهاية المطاف كانت النتيجة كالآتي:

عدم تحقق المهمة الأساسية للجماعات المحلية لبلدية حاسي ماماش، باحداث تنمية على تراب البلدية، و هذا راجع لخضوعها للإدارة المركزية و اعتمادها على المساعدات الحكومية، البيروقراطية التي تعاني منها الإدارة .

خاتمة:

التنمية المستدامة كاختصاص للجماعات المحلية تتمثل في صلاحياتها التنموية الاجتماعية، الاقتصادية و البيئية... و ذلك بالاعتماد على وسائل تمكنها من تجسيد التنمية أهما الموارد المالية التي تتميز بهيمنة مساعادات الدولة لها، الأمر الذي جعلها غير مستقلة و الذي يمثل عائق أمام تحقيق التنمية بالإضافة إلى عوائق أخرى.

تعتبر المحليات عامة و البلدية خاصة هيئة مهمة و حقل خصب للدراسة من حيث امكانياتها على احداث تنمية كونها تتبع النهج اللامركزي، لكن الدراسة أثبتت أنها لا تتمتع بالاستقلالية المطلقة كما خولها لها القانون، مما أدى إلى ظهور اختلالات على مستوى التنمية المحلية. و قد خلصنا للنقاط التالية لتكون بمثابة آفاق التنمية المستدامة على المستوى المحلي:

- الاستثمار في المورد البشري؛
- إعادة النظر في آلية تكوين المجالس المحلية؛
- استخدام التخطيط الاستراتيجي المحلي.

المراجع:

- قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام رجب عام 1432 الموافق الموافق 22 يونيو سنة 2011، يتعلق بالبلدية.
- عثمان غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط – التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها – دار الصفاء للنشر و التوزيع – الأردن – 2007.
- مسعود شيهوب – أسس الإدارة المحلية و تطبيقاتها في نظام البلدية و الولاية – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر – 1986.
- خضير حنفري – تمويل التنمية المحلية في الجزائر – واقع و آفاق – أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية – جامعة الجزائر 03 – 2010-2011.
- فريدة قيصر مزياني – مبادئ القانون الاداري الجزائري – 2000.
- مُحَّد بلقاسم بهلول – سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيمها – ج2.
- عبد الله رابح سرير- المجالس المنتخبة كأداة للتنمية المحلية – مجلة المفكر – العدد07 – كلية العلوم السياسية و الإعلام – جامعة الجزائر 03 – نوفمبر 2011.

فريدة مزياني – در المجالات المحلية في مجال الاستثمار – مجلة الاجتهاد القضائي – العدد 06 – جامعة مُحَّد خيضر بسكرة – أفريل 2010.

- الميثاق البلدي حول البيئة و التنمية المستدامة – وزارة تهيئة الاقليم و البيئة – مذكرة توجيهية – 2001.
- خديجة فطار- دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة- دراسة حالة الجماعات المحلية لولاية سوق اهراس- مذكرة ماجستير- تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية و التنمية المستدامة – جامعة سطيف- الجزائر- 2012-2013.

- Michel Dion, Dominique Wolff- Le développement durable, théories et applications au management- Dunod – Paris – 2008.
- Munasinghe Mohan, Shearer Walter – Defining and Measuring Sustainability- New York- The United Nations University and the World Bank-1995.
- Burgenmeier Beat – Economie du développement durable – 2éme édition- édition de Boeck- Université Belgique – Bruxelles – 2005.
- Lahsen Abdelmalik, Patrick Mundler – Economie de l'environnement et du développement durable- Edition de Boeck-Belgique- Bruxelles-2010.
- Ludovic Schneider-100 question pour comprendre et agir le développement durable territorial- édition Afnor- France-2010.

- Dantonel Cro Nadine – les collectivités territoriales et l'environnement – Droit et politiques de l'environnement – la documentation Française – Collection les Notices – 2009.
- Edwin Zacci – 25ans de développement durable, et après ?- presses Universitaires de France – 2011.